الجواهر اذا سئل المفتي عن شئ فانه يفتي بالصحة حملا على الكمال وهو وجود الشرائط كذا في صلح البزازية المفتي انما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كذا في مهر البزازية ويتعين الافتاء في الوقف بما لا نفع له كما في شرح المجمع والحاوي القدسي يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا كذا في منظومة ابن وهبان في نقوم المتلف وفي الجرح والتعديل والمترجم وفي جودة المسلم فيه ورداءته وفي الاخبار بالنفاس بعد مضي المدة وفي رسول القاضي الى المزكي وفي اثبات العيب وبراءته رمضان عيد الاعتكاف وفي اخبار الشاهد بالموت وفي قدر مراعي المتلف وزوج اخوي يقبل قول امين القاضي اذا اخبره بشهادة شهود على عين قد حضروها كما في دعوى القنية خلاف ما اذا بعثه لتحليف المدعى فقال احلفتهم لم يقبل الا بشاهد معه كما في الصغرى الناس احرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والحدود والدية اذا اخطأ القاضي كان خطاؤه على المقضي له وان تعمد كان عليه كذا في خير الخانية وتمامه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام فيما لا يحتمل به الى قبله الا ضمان الدرك لا يدخل خلاف الشفعة فانها تسقط بهذا اذا ابرأ الوارث الوصي ابراء عاما بان افرانه قبض تركة

مقبل شهادة عدل

تركة والدة لم يبق لها حق منها للاخذ استوفا وصي في بعد الوصي شيا من تركة والده وبرهن بقبل واكثر اذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركة ابيه ثم ادعى على رجل دينا تسمع كما في الخانية وكشف فيه الطرسوسي خلافا رواه ابن وهبان الرابعة صلح احد الورثة وابرأ عاما ثم ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح الا اخر ادعاه في صحته كذا في صلح البزازية الخامسة الابراء العام في ضمن عقد لا يعم الا عند الدعوى كما في دعوى البزازية وقبل البينة وفي البينة لو قال لا حق لي في هذه الضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده قبلت اختلاف المشايخ رحمهم الله وفي التتمة ايضا مات عن ورثة فاقتسموا التركة بينهم وابرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوي ثم ان احد الورثة ادعى دينا على الميت وعلى تركة الميت لم تسمع انتهى وفي البينة قسما او ضياعا مشتركة وافرز كل واحد منهم الدار دعوى له على صاحبه ووضع يده فيه ثم اراد احدهما ان يغير فله ذلك ان كان القسم فاسدا عند بعض المشايخ انتهى وفي اجارة البزازية الابراء العام انما يمنع اذا اقر بقبض العين للمدعي فان اقر بعقد بان العين للمدعي سلمها له ولا يمنع الابراء في دعوى الضيعة ان الابراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البزازية ابرأه عن الدعاوي ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية

وقد قدمنا بعد هذا ان الابراء العام لا يصح فتسمع الدعوى صح

ثم ادعى ان البذر له تسمع ثم قال لا وقال الاصغر في هذه الضيعة صح

النسخ صح

Copyright © King Saud University